الصحف علق فيه على الجدل القائم ، حول الصيغة الجديدة للبنان ، بين المنادين باعتماد لا مركزية ادارية فحسب وبين الداعين الى لامركزية سياسية ، فقال : « لقد قلت انني كمواطن اطمح الى لبنان موحد · وسأسعى جهدي الى تحقيق هذه الغاية ، وهي غاية لا تتنافى مع ما يسمونه اللامركزية الادارية او ما يشبهها » (٤٦) ·

ولم يبق لنا ، في ختام بحثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ ــ ان اللامركزية الادارية نظام لا غبار عليه ، ولكن الظرف الذي طرحت فيه ، واسلوب التحدي الذي رافق كل حديث عنها ، وانكباب المسؤولين على امور كثيرة اخرى يعتبرونها اهم واجدى ، وعدم حماسة الشعب المثخن بالجراح لهذا النظام او لغيره ··· ان كل ذلك سيجعل من اللامركزية ، لمدة قد تطول وقد تقصر ، موضوعا قابلا للجدل والمناقشة ·

٢ ــ ان المسؤولين ، الذين اعترفوا بحسنات اللامركزية الادارية ، لن يعمدوا في وقت قريب الى تكريس الجهود للاهتمام بهذا الموضوع ، فالوضع الراهن للبلد لا يسمح بذلك ولا يشجع عليه ، واللامركزية ، كما قال رئيس الحكومة ، «عملية شاقة وطويلة لانها تحتاج الى اجهزة واسعة من الموظفين في كل منطقة ومحافظة في لبنان » (٤٧) ·

٣ ــ ان نجاح اللامركزية في بلد ما مرتبط ، الى حد كبير ، بمدى انتشار المؤسسات والتنظيمات الديموقراطية في هذا البلد · ويؤلمنا ان نعترف بان لبنان يفتقر الى هذه العناصر ·

بيروت في ١ــ٣ــ١٩٧٧

الحواشي :

١ ــ راجع الكراس الذي نشرته الوزارة المذكورة بعنوان : **منجزات الاصلاح الاداري** ·

٢ ــ د· سليمان الطماوي : **الوجيز في القانون الاداري** · دار الفكر العربي· القاهرة ١٩٧٣ · ص ٥٣ ــ ٥٤ ·

٣ ــ راجع ، مثلا ، الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢، الصادر عام ١٩٥٩ ، في لبنان ·

٤ ــ د· جان باز : **الوسيط في القانون الاداري اللبناني** · بيروت ١٩٧١· ص٥٢·

٥ ــ د· مصطفى البارودي : **الوجيز في الحقوق الادارية** · الطبعة الرابعة · دمشق ١٩٥٨ · ص ١٠٧ ·

٦ ــ
M. waline, Droit administratif Paris 1950 , P. 182 .

٧ ــ نفس المرجع السابق ·

٨ ــ راجع كراس : **وحدات الادارة المحلية** ، الصادر عن مركز البحوث الادارية ، التابع للمنظمة العربية للعلوم الادارية · القاهرة ١٩٧١ · رقم ٩٩ ·

٩ ــ نفس المرجع السابق ·

١٠ ــ waline ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ ·